

هوية الأزمة أم أزمة الهوية

أ. طيبي غماري

رئيس قسم علم الاجتماع

المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي، معسكر

« Je ne suis pas d'accord avec vous sur ce que vous dite, mais je me battrai jusqu'au bout pour que vous puissiez le dire. » Voltaire

ملخص:

تتناول هذه الورقة بالتحليل مفهوم الهوية الوطنية في الجزائر. فبعد وضع مفهوم إجرائي، يحدد ثلاثة مكونات للهوية الوطنية: المكونة المعرفية والمكونة العاطفية والمكونة السلوكية، يجري قياس المؤشرات الدالة على وجود تصور موحد للهوي الوطنية لدى الجزائريين عبر مختلف المراحل التاريخية: بدء بما قبل الغزو الفرنسي، ومرورا بالمقاومة والحركة الوطنية والثورة التحريرية، ووصولاً إلى الجزائر المستقلة الأحادية والتعددية.

Résumé :

Il s'agit dans ce papier d'un questionnement sur l'identité nationale algérienne, et une tentative de réponse, à travers laquelle nous avons essayé de mesurer l'existence d'une telle identité en nous basant sur trois composantes:

- La composante cognitive;
- la composante affective
- la composante comportementale.

تمهيد: لقد فكرت مليا قبل أن يستقر رأيي على هذا العنوان الكاريكاتوري، ولكنني أيقنت أنه يعبر بشكل كبير على حالة الغموض التي تكتنف مسألة الهوية الوطنية بالنسبة للجزائريين. فالتساؤل الذي يطرح نفسه اليوم بحدّة هو: هل نحن أمام أزمة هوية حادة تتهدد كيان «الأمة» الجزائرية؟ أم أننا أمام أزمة تتسم هويتها بالحدّة والخطورة؟ وفي الأمر اختلاف جوهري. لأنه في حالة هوية الأزمة يكفي أن نعالج الأزمة لتتكشف الغمّة؛ أما في حالة أزمة الهوية، فنحن مطالبين بتأسيس هوية لتتجاوز الأزمة، وهذا ما يتطلب الكثير من الجهد والتضحيات والتنازلات التي لا يرتسم لها أي أثر في الأفق. لحل هذا الإشكال تساءلت عن إمكانية وجود هوية وطنية جزائرية حقيقية، وليس افتراضية. وللإجابة على هذا التساؤل حددت المكونات الأساسية للهوية واتخذتها كمؤشرات سأحاول من خلال قياس إمكانية وجود الهوية الوطنية عبر الفترات التاريخية المختلفة التي مرت بها الجزائر.

1- مكونات الهوية الوطنية: يمثل التماهي على أساس الانتماء الوطني واحدا من السيرورات الحديثة نسبيا بالمقارنة مع سيرورة التماهي على أساس العرق أو الجنس أو الاثنية مثلا، فبالنظر إلى التعقد الذي يميز الهوية بصفة عامة والهوية الوطنية بصفة خاصة لن أخوض في البحث عن تعريف شامل ومقنع للجميع، وعليه سأحاول أن اشرح معناها عن طريق إبراز المكونات الأساسية التي تدخل في تركيبها. وبهذا يكون المعنى المقترح لهذا المصطلح بمثابة المفهوم الإجرائي الذي سأقوم انطلاقا منه ببحث الإشكالية المقترحة أعلاه. ومن ثمة يمكنني إجمال مكونات الهوية الوطنية في ما يلي:

1.1- المكونة المعرفية: ترتبط الهوية الوطنية بنسق معرفي يمكن أن يظم السمات العامة للشخصية، والاتجاهات السياسية والاجتماعية والذاكرة الجماعية... ولأن الهوية الوطنية تتحدد داخل المجتمع، فهي ترتبط في نهاية الأمر بنظرة مشتركة للعالم، يتقاسم فيها أفراد المجتمع نفس النسق المعرفي. وهنا يتدخل مفهوم الثقافة بمعناه العام أي

«التفسير الشامل للطبيعة، [أو كـ] شبكة قراءة وتحويل للعالم، تنتظم في ثلاثة مستويات: كوسيلة ؛ كمشروع مجتمع؛ وكنظرة للعالم»¹ وهنا يجب التأكيد على أن الثقافة، بشكلها العام والشعبي، تساهم في تطوير ما يعرف بـ «الأسطورة المؤسسة — Mythe fondateur» الذي تمثل معتقدا يؤمن به أفراد المجتمع كغاية يعملون من أجل تجسيدها وإعادة إنتاجها في الواقع. يمكن أن تستمد هذه الأسطورة وجودها من مصادر تاريخية حقيقية تم تضخيمها بالتواطؤ بين المؤرخين والمخيل الشعبي؛ أو من مصادر دينية اختلطت بغايات دنيوية، كما هو الشأن بالنسبة للمهدي المنتظر عند الشيعة وشعب الله المختار عند اليهود؛ أو من مصادر زائفة وكاذبة، كما هو الشأن بالنسبة للصفاء أو التفوق العرقي عند النازيين. فإذا كانت كل من «الأسطورة والخيال ضروريان لوجود الأمة»² فإنهما يصبحان بالضرورة ضروريان لوجود الهوية الوطنية، لأنه بالرغم من الدعوات المعاصرة « لتجاوز إطار الدولة الأمة، يبقى مفهوم الأمة بعدا مفضلا للهوية الجماعية (الوطنية)، والذي يتم فيه التعبير عن الاستمرارية التاريخية»³. بهذا المعنى يمكن اعتبار الثقافة مرجعا تأخذ منه الهوية الوطنية مكوناتها وأدلة وجودها. « فتصبح عنصرا من عناصر الهوية أساسا، وعنصرا من عناصر بلورة القومية (بمعنى الوطنية) التي هي بدورها عنصر أساسي لتكوين الهوية والحفاظ عليها»⁴ وباعتبار أن الأفراد وبحسب قدراتهم يملكون إمكانية التصرف فيما تقترحه عليهم هذه الثقافة، فإن المكونة المعرفية للهوية الوطنية تتكون من التركيب بين المعتقدات الاجتماعية المشتركة والتجارب الفردية الخاصة. تكمن وظيفة المكون المعرفية في تحديد وتنظيم قواعد الاعتراف، والذي يمكن النظر إليه من عدة جوانب: فمن جهة يؤدي إيمان الأفراد بمحتوى النسق المعرفي للمجتمع إلى اعترافهم بالتمييز الإيجابي أو السلبي للمجتمع الذي ينتمون إليه؛ ومن جهة ثانية يؤدي تبني الأفراد لهذا النسق إلى اعتراف المجتمع بهم كعناصر أساسية لا يمكن أن يكتمل وجوده بدونهم؛ ومن جهة ثالثة يؤدي هذا الاعتراف المشترك بين الفرد والمجتمع إلى اعتراف المجتمعات الأخرى بخصوصيات وتميز المجتمع المعني كمجموعة وطنية لها خصوصياتها.

2.1. المكونة العاطفية: لا ترتكز الهوية الوطنية على المنطق الذي تنتجه المكونة المعرفية فحسب، بل هناك جانب عاطفي قد يتعدى حدود المنطق، فمن خلال التنشئة الاجتماعية التي تستمد مصادرها من السجل المعرفي للهوية الوطنية، تنشأ علاقة عاطفية قوية بين الفرد والوطن، إذا نلاحظ أن هناك علاقة قوية بين المكونتين المعرفية والعاطفية للهوية الوطنية، فانطلاقاً من المكونة المعرفية تتأسس بين الفرد ووطنه علاقة حب من نوع خاص، ولهذا ربط العرب بينهما في عبارة « حب الوطن من الإيمان »، فالإيمان يشير هنا إلى الاعتراف المرتبط بالمكونة المعرفية، أما الحب فيشير إلى الولاء المرتبط بالمكونة العاطفية. من جهة ثانية تعمل هذه المكونة العاطفية على تشجيع التفاعل بين الأفراد الذين يشتركون في نفس القيم، فمسافة التقارب أو التباعد بين الأفراد تقاس بناء على درجة التشابه والاشتراك في القيم فيما بينهم. وأخيراً ينتج عن هذه الرابطة العاطفية التميز عن الأفراد الذين لا نشترك معهم في المرجعية الثقافية. إن وظيفة المكونة العاطفية هي خلق التضامن الميكانيكي بين الأفراد من خلال الشعور بالتشابه فيما بينهم باعتبار أنهم يتبنون نفس النسق المعرفي؛ والتضامن العضوي من خلال الاعتراف بحاجة المجتمع لكل واحد من أفراد، باعتباره يمارس عملاً ضرورياً بالنسبة لباقي أفراد المجتمع⁵. إضافة إلى هذا يمكن للمكونة العاطفية أن تخلق لدى الفرد الشعور بالأمن عندما يشعر أنه جزء من هوية وطنية قوية، والعكس صحيح إذا كان الفرد يشعر بأنه ينتمي إلى هوية وطنية ضعيفة.

3.1. المكونة السلوكية: تساهم المكونتين السابقتين في رسم أنماط سلوكية مميزة يقوم الأفراد بالفعل على أساسها، بحيث يكون بالإمكان التعرف على جزء هام من الهوية الوطنية للأفراد انطلاقاً من الطريقة التي يمارسون بها فعلهم الاجتماعي، كطريقة العمل أو المشي أو أداء الطقوس الدينية والدنيوية... الخ حيث تتم « تنشئة مواطني البلد الواحد بنفس المؤسسات، فالتربية المشتركة تخلق بينهم روابط خاصة. فعندما يتم تكوين

المواطنين بنفس اللغة وبنفس المنظومة التربوية، التي لا تنشر المعارف فقط، بل تنشر نسقا من القيم والمعايير، فإنهم لا يتقاسمون نفس اللغة فحسب بل يشتركون أيضا في نظرتهم للعالم»⁶. إن الوظيفة الأساسية لهذه المكونة هي تأسيس الوحدة الضرورية لاستمرار وجود المجتمع، فالهوية الوطنية تبقى موجودة مادامت هناك وحدة في الفعل وفي السلوك تدل عليها. بناء على ما سبق يمكنني أن أتبنى الشكل الإجرائي التالي للهوية الوطنية، والتي أتصورها كـ « سيرورة (Processus) وليس حالة (Etat)، لأنها لا توجد دفعة واحدة، بل تبنى وتعدل مع الزمن »⁷، تميز مجموعة بشرية تتبنى نسقا معرفيا موحدًا ويرتبط أفرادها فيما بينهم برابطة عاطفية قوية، وتتجسد في الواقع الاجتماعي من خلال أنماط سلوكية موحدة، تعمل التنشئة الاجتماعية على تناقلها بين الأجيال.

2. مشروع الهوية الوطنية الجزائرية: لننظر الآن على ضوء هذه المعطيات في مشروع الهوية الوطنية الجزائرية عبر مختلف المراحل التي مرت بها الجزائر. إن الهدف من هذا التقصي هو محاولة التعرف على حقيقة وجود هوية وطنية جزائرية عبر مختلف المحطات التي ميزت تاريخنا المعاصر.

1.2. ما قبل الغزو الفرنسي: عندما نطبق الشكل الإجرائي للهوية الوطنية كما ذكرته أعلاه، بمكوناته الثلاثة، على الحياة الاجتماعية للجزائر قبل الغزو الفرنسي، يمكنني الحكم بدون تردد أنه لم تكن هناك هوية وطنية جزائرية. وذلك لأن «(الجزائر)، في هذه الفترة، كانت عبارة عن مجموعة من القبائل يعيش معظمها في تمرد على جميع أنواع الحكم...»⁸. فبالنسبة للمكونة المعرفية نلاحظ أنه كانت هناك ثلاث مراجع ثقافية على الأقل: أولا المرجعية الثقافية التركية العثمانية والتي كانت تتركز في المدن الكبيرة والتي رغم قوتها وسيطرتها على المنطقة لم تنجح في تأسيس كيان مستقل للدولة الجزائرية. فالجزائري كان معروفا كقرصان يخيف القوى الأوروبية في البحر، ومصدر قوته الأساسي كان الدولة

العثمانية التي كان ينتسب لها. فحتى بالنسبة للأتراك لم يكن يهمهم إلا المدن التي تقع تحت سيطرتهم أما باقي المناطق فهي مناطق غريبة عنهم، بل وفي كثير من الأحيان عدوة لهم، حتى الروابط الإدارية لم تكن قوية فيما بين المدن التركية، وهذا ما يفسر التهاوي السريع للقوة التي كانت ترعب الأوروبيين لعدة سنوات؛ ثانياً المرجعية الثقافية البربرية، والتي أصبحت أمازيغية فيما بعد، والتي كانت تنظر إلى الأتراك خاصة ثم للعرب والمسلمين عامة كغزاة. تميزت هذه المرجعية بلغة خاصة بها وبمنظرة مختلفة للعالم يختلط فيها الدين الإسلامي مع الرواسب الحضارية المختلفة التي تعاقبت على المنطقة؛ أما المرجعية الثالثة فتتمثل في سكان القبائل الناطقين باللغة العربية وقبائل الصحراء الرحل، يختلف أصحاب هذه المرجعية عن المرجعتين السابقتين بتبنيهم لإسلام صوفي مرابطي، وغالبيتهم قبائل رحل يحملون حدودهم الجغرافية معهم في حلهم وترحالهم. إن ما أريد أن أبينه من خلال هذا العرض التاريخي الوجيز للحياة الاجتماعية للجزائر قبيل الغزو الفرنسي، أنه لم تكن هناك وحدة في المكونة المعرفية، أي أن قواعد الاعتراف المشترك لم تكن متوفرة. وهذا ما فهمه الفرنسيون من خلال الدراسات الاستكشافية التي قاموا بها، كعينة عن هذه الدراسات سأذكر خلاصة الدراسة التي قام بها (DAUMAS)، M. & FABAR، (M) في سنة 1848 والتي قارنا فيها بين المجتمع العربي والمجتمع القبائلي، أين استخلصنا أن « الأهالي الذين وجدناهم مالكين للتراب الجزائري يشكلون في الحقيقة شعبين. يحتك هذان الشعبان بشكل مستمر في كل مكان، إلا أن هوة واسعة تفصل بينهم، في كل مكان أيضاً، إنهم لا يتفقون إلا في نقطة واحدة: القبائلي يكره العربي والعربي يكره القبائلي »⁹. إذا يمكننا القول أنه لم تكن هناك رابطة عاطفية قوية بين المجموعات الثلاثة. أما بالنسبة للمكونة السلوكية، فنجد أن لكل مجموعة مؤسساتها الخاصة للتنشئة الاجتماعية والتي كانت تتركز في الأساس على الزوايا والمساجد ذات التوجهات المختلفة والمتعارضة أحياناً، وبالتالي كان لكل مجموعة أنماط سلوكية خاصة ومختلفة عن المجموعتين الباقيتين.

2.2- **الغزو الفرنسي والمقاومة:** يمكن النظر إلى الغزو الفرنسي من زاويتين مختلفتين: الزاوية الأولى هي أنه كان غزوا لكل الجزائر، وبذلك جعل الجزائريين يشعرون بالوحدة الوطنية جغرافيا على الأقل. صورت الادعاءات الاستعمارية كل الجزائريين في البداية كمتوحشين يجب العمل على نقلهم من الحالة الوحشية إلى الحالة المتحضرة، ثم بقدرة قادر تحول هذا المتوحش إلى إنسان متوسطي أقرب إلى الإنسان الأوروبي ثقافيا وفكريا، لقد حاولت الآلة الفكرية للاستعمار أن تخلق « أسطورة الإنسان المتوسطي »، لتؤسس وحدة ثقافية بين الإنسان الأوروبي والإنسان الجزائري، فبشكل مفاجئ اكتشف الفكر الاستعماري أنه يوجد « تحت هذا الذي كانوا يظنونه متوحشا، الإنسان المتوسطي الأبدى، بذوقه الدائم لأوديسا الطريق والبحر... وباحترامه للعائلة، للأب والأولاد، والزوجة الولود... »¹⁰، لقد كانت محاولات المستعمر للاستحواذ على الأرض وعلى الثقافة وعلى الكيان الجزائري بصفة عامة، محفزا لبروز ردود أفعال مختلفة من حيث الزمن والمكان لكنها متشابهة من حيث الوسائل بحيث أنتج التفاعل بين ردود الأفعال على مر الزمن حركة وطنية تتبنى فكرة استقلالية الوحدة الترابية والثقافية للجزائريين؛ أما الزاوية الثانية وهي الزاوية السلبية، فالغزو الفرنسي كغيره من الحركات الاستعمارية « أجهض بعنف السيرورات (العنيفة بصفة عامة) التي بدأت في البروز في العديد من النقاط في القارة (الإفريقية) بين 1800 و 1880 والتي كانت تهدف إلى تأسيس الدول الوطنية »¹¹. فبالنسبة للجزائر، يمكن أن نعتبر مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري واحدة من تلك السيرورات التي كان بالإمكان أن تكون نواة للهوية الوطنية الجزائرية، لولا بعض الظروف الموضوعية والذاتية التي حالت دون ذلك: أولا الظروف الموضوعية، وتتمثل في القمع الفرنسي العنيف لمشروع الأمير عبد القادر الذي كان يمثل خطرا على المشروع الاستعماري لفرنسة الجزائر؛ أما بالنسبة للظروف الذاتية، فتتعلق بمشروع الأمير عبد القادر وغيره من المقاومات التي كانت تبرز هنا وهناك. فالواضح للعيان هو أن هذا المشروع وغيره من

المشاريع، لم يكن جاهزا ومفكرا بشكل دقيق وكان مجرد رد فعل انفعالي وعاطفي سرعان ما تمكن الغزو الفرنسي من إسكاته. فالمطلع على نص معاهدة التافنة بين الأمير عبد القادر وقائد القوات الفرنسية ببجو، يلاحظ أن سلطة الأمير لم تكن تتعدى مدينة سعيدة جنوبا ومدينة المدية شرقا مع الكثير من الشروط والاعتراضات الفرنسية، أي أن الوحدة الترابية لكامل القطر الجزائري لم تكن ضمن مشروع الأمير، إضافة إلى هذا لم تسمى الجزائر بالاسم ولا مرة في هذه المعاهدة فنجد عبارة « وطن بلاد وهران مستغانم ومزغران وسائر أراضيها ووهران وأرزيو أيضا »¹². فالخلاصة التي يمكن الخروج بها بكل موضوعية من هذه المعاهدة: هي أنها كانت انتصارا للأمير باعتبار أنه تمكن من الارتقاء من مجرد شيخ لزواوية نظم عددا من القبائل، إلى أمير تمكن من إثبات سلطته بالقوة وأمام قوة عظمى، على قطعة من الأرض مشكلا بذلك كيانا مشابها لسلطة الحكم الذاتي؛ لكنها في الوقت نفسه أكدت سلطة القوات الغازية على كل ما تبقى من الأراضي الجزائرية من جهة، وعلى السياسة والتجارة الخارجيتين لكل الجزائر، بما فيها تلك الواقعة تحت سلطة الأمير، أي على كل شيء. وهذا يعني أنه حتى ولو كان الأمير يملك مشروع دولة، فإنه لم يكن مشروع الدولة الجزائرية، ففي أحسن الحالات يمكن اعتبار دولة الأمير نواة لمشروع الدولة الجزائرية، لا يزال أمامها الكثير من الوقت لكي تتضج وتتجسد. في نظري لم يكن الأمير قادرا على فعل أكثر من هذا بسبب الظروف التي كانت تعيشها البلاد. فبفعل حنكته وثقافته السياسية كان يدرك بشكل جيد الصعوبات الإجرائية التي ستواجه الإعلان عن مشروع شامل لكل التراب الجزائري، وهذا نظرا لعدم اكتمال وحدة المكونات الثلاثة للهوية الوطنية، والتي تسمح لسكان الجزائر من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، بالشعور بالانتماء المشترك كجزائريين. فالمكونة المعرفية التي تضمن الاعتراف كانت مقسمة بين الفرنسيين وبين قادة القبائل. فالهويات الجهوية والمحلية كانت « مصدرا بالنسبة للفاعلين السياسيين والاجتماعيين » والذين قاموا « باستثمارها في إستراتيجيات

السلطة»¹³، سواء مع قيادات المقاومة أو مع قيادات المستعمر، وهذا ما تبرزه التحالفات التي كانت تتم بين شيوخ القبائل وقيادات المقاومة من جهة وبين شيوخ القبائل وقيادات المستعمر من جهة ثانية. أكثر من هذا لم تكن المقاومات المختلفة تحمل مشروع مجتمع ودولة واضحين، ففي أسوء الحالات كانت دفاعا على أراضي المنطقة أو القبيلة، أما أحسن الحالات فكانت دفاعا على دار الإسلام ضد المعتدي الكافر، وفي كلتا الحالتين لم تتبلور خصوصية الهوية الوطنية الجزائرية بشكل واضح. وبناء على ما سبق كانت المكونة العاطفية مقسمة بين الفاعلين الأساسيين آنذاك، أي أن الولاء كان موزعا بين الفرنسيين وبين القيادات المتعاقبة للمقاومة، وعليه فالوحدة الوطنية لم تكن موجودة في أرض الواقع، إذا حتى هذه المرحلة لم تتأسس بعد الهوية الوطنية الجزائرية وفق الشكل الإجرائي المعتمد.

3.2. الحركة الوطنية والثورة التحريرية: بعد انهيار المقاومة التي قادها الاتجاه المربطي في نهاية القرن التاسع عشر (19) جاءت سنة 1919 التي يمكن اعتبارها «كبدية لنشأة الحركة الوطنية الجزائرية أخذاً بعين الاعتبار لنشاط الأمير خالد الذي يرى فيه محفوظ قداش تعبيرا أوليا ومحتشما، في إطار الشرعية الفرنسية، عن الوطنية الجزائرية»¹⁴، بدأت الحركة الوطنية التي تبنت أساليب جديدة أبرزها المقاومة السياسية بتبني أنماط النضال الحديثة كالأحزاب والمنظمات الجماهيرية. يقدم لنا المؤرخون في هذه المرحلة تصنيفا يدل على المخاض العسير الذي كانت تمر به الهوية الوطنية الجزائرية. إذ يصنفون الحركة الوطنية قبل الثورة التحريرية إلى مطالبين بالاندماج ومطالبين بالاستقلال، فبالنظر إلى مواقف الحركات السياسية من مسألة الاستقلال الوطني برز تياران: «أولا التيار الاستقلالي الذي يفضل المواجهة مع الاستعمار الفرنسي ويسلك أسلوب الاتهام والتحدي أكثر من أسلوب الحوار»¹⁵؛ وثانيا «التيار الإصلاحية الذي يعمل على تجنب المواجهة والتصادم مع الاستعمار ويبحث عن تسوية على أمل حدوث تغير تدريجي في

وضع الجزائريين»¹⁶. وهذا ما يعبر في نظري عن صراع كبير بين هويتين، هوية غالبية هي الهوية الوطنية الفرنسية، كان ينظر إليها أنصار الاندماج كهوية قوية ومعاصرة لا يمكن التفوق عليها، ومن ثمة يجب استغلالها من خلال الانضواء تحت لوائها. أما الهوية الثانية وهي الهوية المغلوبة والتي كانت بالنسبة للاستقلاليين مشروعاً يحتاج أولاً إلى التأسيس، ثم بعد ذلك التفكير في الاستقلال الكلي عن الهوية الفرنسية. لقد بقي هذا الحوار بين الهويتين مقتصرًا على النخب فقط. فبالرغم من خطورة الصراع القائم بين الهويتين، إلا أنه لم يؤسس نسقاً معرفياً موحدًا يمكن أن يُكجأ إليه لممارسة وظيفة الاعتراف. أما المكونة العاطفية فكانت متجهة بشكل كلي نحو المؤسسات الاستعمارية الرسمية. حتى داخل هذه المجموعات السكانية التي كانت تبدو من الخارج موحدة كانت هناك العديد من الاختلافات، فالأوروبيون كان فيهم الفرنسيون والأسبان والإيطاليون واليهود، أما السكان الأصليون فقد حافظوا على الاختلاف الناتج عن البنية التقليدية للمجتمع الجزائري التي كانت موجودة قبل الغزو، وأضيف إليها اختلاف جديد ناتج عن تبني بعض معايير الحداثة كالعامل السياسي، بحيث توزعت نخب المجموعة الأصلية بين استقلاليين واندماجين من جهة، وبين أصاليين وحدائيين من جهة ثانية وبين اشتراكيين أو شيوعيين ولبراليين من جهة ثالثة، وبين دينيين وعلمانيين من جهة رابعة. أي أن المكونة المعرفية التي تعتبر المصدر الأساسي لبناء الهوية الوطنية كانت مختلفة ومتناقضة في الكثير من الأحيان بين جميع هذه الجهات، وهذا يعني أنه انطلاقًا من المفهوم الإجرائي للهوية الوطنية، يمكن القول أن مشروع تأسيس الهوية الوطنية الجزائرية كان يسير ببطء كبير حيث لم تتبلور إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية صورة موحدة للهوية الوطنية. لقد أدرك المخططون للثورة التحريرية هذا الوضع، وأيقنوا أنه لو تركت الأمور على حالها فسيطول حمل هذا المشروع تسعة قرون أخرى، وعليه كان قرار إعلان الثورة قراراً مستقلاً عن الحركة السياسية والنضالية التي ميزت الجزائر منذ الحرب العالمية الأولى، لقد تبنت الثورة منطلقاً

مختلفا تماما لمنطق السياسيين، وعوض أن يقرر السياسيون الحرب وجدوا أنفسهم مرغمين على الاختيار بين مباركتها أو معارضتها. كانت الثورة التحريرية تحمل كل أبعاد «الأسطورة المؤسسة» في منظور الرمزية الشعبية، لو أنها أحتضنت احتضانا نزيها من قبل المثقفين والسياسيين، ولو أنه أسس حولها نسق معرفي خاص يمكن أن يوحد بين الجزائريين. لكن وبقدر ما كان قرار الثورة قرارا شجاعا وسليما بالنظر للظروف السياسية السائدة آنذاك، كان أيضا قرارا خطيرا لأنه تجاوز خلافت جوهريّة بين القيادات والاتجاهات السياسية المشكلة للجبهة، والتجاوز لا يعني القضاء عليها، بل إن هذه الخلافت والاختلافات ضلت تؤثر بشكل سلبي على مسار الثورة، ولعل أكبر ضرر ألحقته بها هو أنها حولتها من «أسطورة مؤسسة» توحد إلى مجرد أسطورة لا تزال إلى غاية اليوم تبحث عن تاريخها. من جهة أخرى يبرز تشويه معنى «الأسطورة المؤسسة» في خاصية ميزت الثورة الجزائرية، وهي عدم ارتباطها بشخص واحد، أو بزعيم يدين إليه أنوار والشعب بالولاء. فعندما يتعلق الأمر بالقرارات المصيرية في مسيرة الثورة، نجد أنه -عوض الإشارة إلى الشخص الواحد، نكون أمام أرقام: الستة أو الاثنتين والعشرين، أو أمام جماعات: جماعة الداخل وجماعة الخارج، أو جماعة السياسيين وجماعة العسكريين، أو جماعة وجدة. هذه الميزة خاصة جزائرية لا أضنها تكررت في ثورات أخرى، لقد كان لهذه الميزة أثرين: أحدهما إيجابي هو أنها أعطت للثورة بعدا مجردا بحيث أصبحت حركة شعبية لا ترتبط بأي شخص ولا بأي اتجاه سياسي، بل إنها ترتبط بالشعب كله؛ والثاني سلبي يتمثل في أن هذه الرابطة العاطفية التي تأسست بين الثورة والشعب، سواء بالافتناع أو بالخوف، كانت في حاجة ماسة إلى توجيه وتنمية من خلال الخطاب الإعلامي والسياسي للثورة، وبالتوازي مع ذلك إلى النزاهة والإنصاف في استغلال المكاسب المادية والرمزية للثورة، أي سمو الأشخاص إلى مستوى الصورة التي احتلتها الثورة في المخيال الشعبي الجزائري وحتى العالمي. لكن في الواقع ورغم النجاح النسبي فيما يخص العمل التوجيهي، إلا أن

الاستغلال النزيه والمنصف والعاقل لمكتسبات الثورة لم يتحقق، بل إنه جعل العمل التوجيهي للثورة، المستمد من الفكر الوطني « يتخلى تدريجيا عن روحه، وبدأ يتحول إلى خطاب ميت مشكل من الشعارات الجوفاء والفارغة من المعنى »¹⁷. من جهة ثانية نجد أن ميزة عدم ارتباط الثورة بزعيم يدين له الجميع بالولاء، قسم رابطة الولاء بين قادة الثورة، فكانت كل منطقة تقدم الولاء لقائدها على الولاء العام لقيادة الثورة، لدرجة أنه يمكن لنا القول أنه من الناحية النفسية كانت الثورة الوطنية مدركة كفيدرالية مكونة من عدد من الثورات تشترك في الهدف وفي الوسيلة وتختلف في الثقافة والإيديولوجية. تبين لنا السنوات الأخيرة للثورة والأولى للاستقلال صحة هذا التصور، أين ظهر صراع سياسي وأحيانا مسلح على السلطة.

النتيجة النهائية لما سبق هي تمزق الرابطة العاطفية بين الشعب والتاريخ وبين الشعب والثورة. ولأن الشعب لم يعود على الولاء إلى الأشخاص، فإنه ضل إلى اليوم لا يعترف بقدرة الزعامة إلى أي جزائري. أي أن الميزة الخاصة بالثورة ولدت ميزة خاصة بالجزائريين، وهي أنهم اليوم لا يدينون بالولاء لأية جهة، وعليه توفرت لديهم القابلية لأن ينجرفوا وراء أي خطاب هوياتي. وفي المحصلة النهائية للتحليل نستنتج أن الثورة التي أرغمت على التخلي، بفعل هذه الميزة الخاصة بها، عن وظيفتها كـ «أسطورة مؤسسة» ملئت مخيال الجزائريين بـ «أسطورة الصفحة البيضاء» «Mythe de la table rase»¹⁸، وهذا بتعاون كل الفاعلين السياسيين على اختلاف توجهاتهم، والذين عملوا بدون توقف على «محو الذاكرة (الجماعية) من كل شيء كان يمارس هذه الوظيفة (التماهي) في الفترة السابقة عن 1954... وبقدر الإمكان خلال حرب التحرير الوطنية (وهذا باسم مبدأ «الثورة بالشعب وللشعب» أو أيضا «الشعب هو البطل الوحيد»)»¹⁹. تبقى الهوية الوطنية مع هذه التركيبة البشرية قابلة للتغير في أي وقت، لأنها ستمثل بالنسبة للسياسيين وخاصة المغامرين ملكا شاغرا «Un bien vacant» يمكن تعبئته بأي مشروع. ومن هنا ينتفي مبدأ

الديمومة أو الاستمرارية في الزمن والضروري للهوية الوطنية، إذا لغاية الاستقلال وبالرغم من إنجازات الثورة المادية والرمزية، إلا أنها لم تنجح في خلق الإجماع حول النسق المعرفي الذي أنتجته. وكان مشروع المجتمع محل الخلاف بين التوجهات السياسية. وكان على الثورة وحفاظا على وحدتها أن تؤجل الفصل في هذا الموضوع. وكانت في كل مرة تبحث عن الصيغ التوفيقية التي لا تغضب الراعي ولا تجوع الذئب. فبيان أول نوفمبر تكلم عن دولة ذات سيادة في ضل مبادئ الديمقراطية والدين الإسلامي. أما مشروع طرابلس فقد وضع الجميع أمام الأمر الواقع إذ « بدأت تغلب شيئا فشيئا المسحة الاشتراكية (وربما الشيوعية في ميثاق الجزائر 1964) »²⁰ علما أنه لم يتأسس حول هذا الاختيار لا إجماع النخب السياسية، ولا الإجماع الشعبي وهذا يعني أن الزخم العاطفي المؤسس نتيجة وحول الثورة بقي في المستوى العاطفي ولم يرقى إلى مستوى البناء الرزين والمعقول. مع كل ذلك، يمكن القول أن المكونة العاطفية بدأت في البروز بقوة بحيث أصبح هناك ولاء للثورة وللجزائر، ونفور من المستعمر لدى الغالبية العظمى للشعب الجزائري، وهذا ما تثبته المشاركة القوية في العمل العسكري والسياسي لكافة شرائح المجتمع. انطلاقا من هذه الرابطة بدأت في البروز أنماط سلوكية خاصة بالجزائريين، إداريا واقتصاديا وسياسيا ودينيا، وأصبحت الحال وكأننا أمام دولة في داخل دولة أخرى. وعليه يمكن القول أنه بالرغم من الاختلافات على مستوى المكونة المعرفية، إلا أن الثورة الجزائرية قد تمكنت من تأسيس النواة الصلبة للهوية الوطنية الجزائرية.

4.2- من الاستقلال إلى 1988: نتيجة للظروف التي تم شرحها أعلاه، تعاملت المشاريع السياسية الحاكمة أو المعارضة مع المجتمع الجزائري بعد الاستقلال وكأنه ملك شاغر، يمكن صقله وفق وجهة نظر أحادية تقصي كل التصورات الأخرى. وكان كل تصور يعتمد في مرجعيته على إنجازات الثورة ضائين بذلك أنهم يؤكدون على شرعية مشاريعهم، لكن الواقع أثبت بأنهم أضروا بشرعية الثورة في حد ذاتها حتى أصبحت وهي فاعليها محل

شكوك ومزايدات سياسية. لقد حاولت النظم السياسية المتعاقبة على اختلافها التأسيس للإنسان الجزائري الجديد، لأنه كما هو مقرر في نص الميثاق الوطني لسنة 1976 سيكون « للثورة الثقافية (أحد مكونات الثورة الاشتراكية) ثلاثة أهداف تمكن من تكوين إنسان جديد في مجتمع جديد... »²¹، وهذا ما كان معلنا من خلال الخطابات السياسية والإعلامية، ومنفذا من خلال المنظومة التربوية والقانونية. وبالتوازي مع هذا الخطاب المعلن كان هناك خطاب غير معلن، كان يدعو إلى القضاء على الإنسان الجزائري التقليدي. لأن الكلام عن مشروع المجتمع يعني، كما يقول، (J-P BOUTINET، « بشكل آلي، رفض التصور التقليدي للمجتمع... وهذا يعني إثبات أن المجتمع يمكن أن يتحدد من خلال قدرته على خلق وضع جديد، يترتب عنه التغيير والتجديد، بكلمة واحدة، الذهاب نحو شطآن غير معلومة لحد الآن »²² قد توهم الفاعلون السياسيون أنهم قادرون على صنع المستقبل ونسوا أن للماضي ضغوطاته التي يمكن أن ترهن الحاضر والمستقبل معا. ومن هنا يمكن القول أن المشاريع التي كانت تهدف إلى خلق إنسان جديد قد تعاملت مع الشكل وأهملت المضمون وكأنه بإمكانها خلق هذا الإنسان الجديد من خلال تغيير شكله فقط. وإلا كيف نفسر التناقض الدائم بين الخطاب والممارسة، كالاشرائيين الجزائريين، على سبيل المثال، الذين كانوا يبحثون في نصوص الإسلام عن أدلة تثبت تصوراتهم، معتقدين اعتقادا يقينيا أنه « سيتزايد إدراك الشعوب الإسلامية بأنها، حين تعزز كفاحها ضد الإمبريالية وتسلك طريق الاشتراكية بكل حزم، ستقوم على أحسن وجه بما تفرضه العقيدة الإسلامية من واجبات »²³، وفجأة تتحول الاشتراكية، المتنافضة دوما مع الدين عموما والدين الإسلامي خصوصا، إلى شرط أساسي للممارسة الدينية السليمة. إن مثل هذا السلوك لا يمكن أن يفسر إلى يكون هؤلاء الاشرائيين يبحثون عن تغيير الشكل (الاشتراكية) دون إثارة حفيظة المضمون (الإسلام) حتى وإن كانا متناقضين.

نتيجة هذا الخلط، فشلت هذه النظم في كل مشاريعها وعوض أن تؤسس للإنسان الحديث مهدت الطريق للإنسان التقليدي للعودة والبروز، لكن ليس في إطار هوية وطنية موحدة بل في إطار مطالب هو ياتية دينية أو لغوية (احتجاجات الإسلاميين داخل جامعة الجزائر، وأحداث الربيع الأمازيغي، خلال الثمانينيات). فمن الناحية الدينية ورغم التوجه

العلماني غير المعلن والمحتشم للدولة الجزائرية إلا أنها ساعدت بقصد أو عن غير قصد على ظهور ونمو صور جديدة للإسلام، لعل أهم هذه الصور الإسلام السياسي الذي أصبح يعارض بشكل معلن مشروع المجتمع المقترح من قبل النظام الحاكم. لقد أسس الإسلام السياسي نسقا معرفيا مستقلا عن النسق المعرفي الموجود أصلا في المجتمع الجزائري، وهو نسق معرفي مستمد إما من مصر بالنسبة للإخوان المسلمين أو من السعودية بالنسبة للحركة السلفية. أكثر من هذا نقل التيار الإسلامي الرابطة العاطفية من مستوى الوطن إلى مستوى الأمة الإسلامية، فالإخواني يتماهى مع السوري الذي ينتمي إلى نفس التيار كأخ ويسبقه على الجزائري الذي لا ينتمي إلى تياره، أو كما قال علي الكنز « يشعر الجزائريون اليوم أنهم أقرب إلى الباكستانيين والأفغانيين بالمقارنة مع غيرهم من الجزائريين، بالنسبة لإدراكهم للأشياء »²⁴. فالولاء لم يعد موجها نحو الدولة الجزائرية بل هو موجه نحو الأمة الإسلامية ككل. أما من ناحية المكونة السلوكية فنجد أن هذا التيار قد أسس أنماطا سلوكية خاصة به من حيث العادات وممارسة الطقوس، التي أصبحت مختلفة وأحيانا متناقضة مع ما هو مألوف. من الناحية اللغوية وعندما يتعلق الأمر بمجتمع تتفاعل فيه عدة لغات (العربية: العامية والفصحى، الأمازيغية: القبائلية، الشاوية، الترقية، المزابية، و) (الفرنسية لأنها تحتفظ بوضع خاص بين كل اللغات الجزائرية)، فهذا يعني أننا، بالإضافة إلى الثقافة الرسمية، نحن أمام عدة ثقافات، وعدة نظرات وتصورات للعالم. لقد صَنَعَ المشروع السياسي للدولة الجزائرية من هذا التعدّد، وهم ثراء وقوة الأمة أي وحدتها، وبالتالي وحدة الهوية الوطنية، في حين ضلّت هذه الثقافات تطالب علنا أو سرا لنفسها بالتفرد والاستقلالية. تشترك هذه الثقافات رغم اختلافاتها وتناقضاتها في نقطة واحدة: هي أنها تنشئ الأفراد المنتمين إليها على رفض أفراد الثقافات الأخرى، حتى عاد النموذج الفرنسي أقرب من الجزائري العربي بالنسبة للبعض والنموذج العربي أقرب من الجزائري الأمازيغي بالنسبة للبعض الآخر. وهنا لا يمكننا الحديث عن هوية وطنية. إن النتيجة المتوصل إليها هنا، هي أن النظم السياسية المتعاقبة على حكم الجزائر المستقلة وعوض أن تستثمر إنجازات الثورة لتدعم الوحدة الوطنية، قامت من خلال النسق المعرفي الذي شارك في تأسيسه جزائريون عربون ومفرنسون « بنزع صفة الجزائرية *désalgérianisation*، عملية

مست كل فترات (التاريخ الجزائري) ما عدى تلك (الفترة) المتعلقة بالمقاومة المسلحة للاستعمار وعلى الخصوص خلال حرب التحرير الوطنية»²⁵ نعطينا في سنة 1988 جزائر ممزقة لغويا وسياسيا ودينيا. وبذلك فتتت النواة الصلبة للهوية الوطنية التي خلقتها الثورة.

5.2- **مرحلة التعددية السياسية:** لقد فتحت أسطورة «الصفحة البيضاء» الطريق أمام كل الاحتمالات، فكانت نهاية الثمانينيات بداية للجنون السياسي في الجزائر، بحيث ضن معظم الجزائريين حتى لا نقول الكل، أنهم يملكون مشروع مجتمع يصلح لملى «الصفحة البيضاء» الموجودة أمامهم. وكمؤشر على هذا الجنون السياسي، الذي كان ينظر إلى المجتمع على أنه قاصر يحتاج إلى من يساعده على النهوض، ما قاله رئيس حزب التجديد الجزائري آنذاك، السيد نور الدين بوكروح، والذي عبر بصراحة وبشجاعة أمام ملايين الجزائريين عن ما سكت عنه كل السياسيين، بدواعي الاستراتيجيات الانتخابية، حين اعتبر أن الجزائريين لا تصلح عليهم عبارة «شعب»، وهم مجرد «غاشي»، أي تجمع غير منظم من الناس يمكن لأي مشروع أن يعيد ترتيبه ترتيبا جديدا يتماشى مع تصوراته. لقد نتج عن هذا الجنون تسونامي من الأحزاب السياسية، ولولا القيود التنظيمية والمالية، لما توقف عدد الأحزاب في ستين حزبا. ستون حزبا تساوي أكثر من ستين مشروع مجتمع لأن الكثير من الأحزاب كانت مكونة من العديد من الحساسيات أما عن المتلقي، أي الشعب فلم يتعب فكره كثيرا، فاتجر وراء المشروع الأقرب من النسق المعرفي الذي تمت تنشئته رسميا ولا رسميا عليه، حتى وإن كان هذا المشروع لا يملك أية فرصة للنجاح على أرض الواقع. اندفعت غالبية الشعب وراء التيار الإسلامي، لأنه كان يعرض صورا فيها الكثير من الحنين إلى الماضي، هذا الماضي الذي مثل لهم على أنه الخير كله، وأنا لن نرى الخير مرة ثانية إلا بإعادة إنتاجه؛ أما ما تبقى من الشعب فانقسم بين وطنيين كانوا يرون في المشروع الوطني الضامن الوحيد للمكاسب المادية والرمزية التي حققوها في الفترات السابقة؛ وبين ديمقراطيين غالبيتهم ذووا نزعة جهوية ولغوية (أمازيغية) كان يرون في إعادة بعث ثقافة أجدادهم السبيل الوحيد لكسر شوكة الإسلاميين والوطنيين على حد

السواء. في المحصلة كان هذا الوضع يشير إلى أزمة هوية يريد كل واحد أن يعالجها وفق تصور يقصي التصورات الأخرى، وكأننا أمام بلد استقل في 05 أكتوبر 1988، وليس منذ أكثر من 22 سنة. ثم كانت التراجيديا الجزائرية التي نقلت الصراع السياسي حول المشاريع الهوياتية، إلى صراع مسلح بين الإسلاميين والدولة كممثل للوطنيين في البداية (موجة الأعمال الإرهابية التي تضرب البلاد منذ 1992)، ثم بين الأمازيغيين، حتى لا نقول الديموقراطيين، والدولة (موجة العصيان والمدني والعنف اللذان ميزا منطقة القبائل من 2001 إلى 2005). وبذلك انتقلنا من مستوى الإقصاء الرمزي للآخر إلى مستوى الإقصاء الجسدي، وبطريقة جعلت من العنف خاصية جزائرية لسنين طويلة. إذا عوض ملئ « الصفحة البيضاء » قام السياسيون الجزائريون بسبب جنونهم بتمزيقها، تمزيقا لا نعلم إن كانت المصالحة الوطنية قادرة على إصلاحه.

– **الخلاصة:** إذا بناء على المفهوم الإجرائي الذي حددته للهوية الوطنية، يمكن القول أنه وما عدى فترة حرب التحرير الوطنية، كانت كل المؤشرات تدل على عدم وجود المكونات الثلاثة للهوية الوطنية، أي أن «أسطورة الصفحة البيضاء» قد تفوقت في معظم الأحيان على «الأسطورة المؤسسة»، وعوض أن يتجه انتباه الجزائريين إلى مرجعية ثقافية جزائرية موحدة، ضل انتباههم منذ قرابة القرنين مشتتا بين حنين قاتل لماض ميت سواء كان إسلاميا أو عربيا أو أمازيغيا. لقد ضلت الهوية الوطنية مشروعا موجلا، رغم التجارب الناجحة الكثيرة التي يعرضها التاريخ علينا بشكل علني ومستمر، كالهوية الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية والهوية الوطنية للإسرائيليين، وأكتفي بهذين المثالين لأنهما الأكثر دلالة باعتبار أنهما انطلاقا من العدم أما نحن فقد انطلقنا من الوجود لنصل إلى العدم. وهذا يعني أننا أمام أزمة هوية حقيقية.

- 1— KI-ZERBO Joseph. (1976). « Culture et développement ». *Conférences publiques*. N° 08, le 02/11/1976. Genève : l'institut international d'études sociales. p. 9
- 2 — CITRON, Suzanne. (1998). « Le mythe de la nation française ». In. RUANO-BORBALAN, J-C. (1998). *L'identité: L'individu, Le groupe, La société*. Auxerre (Fr) : Ed. Sciences Humaines. p.p.313-317. p. 316.
- 3— SCHNAPPER D. Ibid. p.298.
- 4 — غلاب، عبد الكريم. (1998). أزمة المفاهيم و انحراف الأفكار. ط1. سلسلة الثقافة القومية. رقم 33. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص. 39.
- 5— DURKHEIM Emile. (1893). *De la division du travail social, Livre I et Livre II et III*. [En ligne]. Québec, Canada. Université du québec. Disponible sur : <http://www.uqac.quebec.ca/zone30/Classiquedessciences sociales/index.html> >. (Consulté le 24.12.2003).
- 6 — SCHNAPPER D. Ibid. p.299.
- 7— SCHNAPPER D. Ibid. p.297.
- 8 — الزبير، محمد العربي. (1985). مدخل إلى تاريخ المغرب العربي. ط2. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع — المؤسسة الجزائرية للطباعة. ص. 31-32.
- 9— LUCAS Philippe & VANTIN Jean-claude. (1975). *L'Algérie des anthropologues*. Paris: Maspero. p.108.
- 10— LUCAS, P. & VANTIN, J-C. Ibid. p.164
- 11— PRUNIER Gérard. (). « Violence et histoire ». *Politique Africaines*. N° Vol. Année. pp. 09 - 14. p. 10.
- 12 — أديب حرب. (1983). التاريخ العسكري و الإداري للأمير عبد القادر الجزائري، 1808 - 1847. ج II. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع. ص. 157 - 158
- 13— CHEVALIER Jaques (Entretien avec). (1998). « L'identité politique un enjeu du pouvoir ». In. RUANO-BORBALAN, J-C. (1998). *L'identité: L'individu, Le groupe, La société*. Auxerre (Fr) : Ed. Sciences Humaines. p.p. 307-311. p. 307.
- 14 — شريط، أمين. (1998). التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919 - 1962). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص. 2
- 15 — شريط، أمين. المرجع نفسه. ص. 6
- 16 — شريط، أمين. المرجع نفسه. ص. 6
- 17— EL-KENZ Ali. (1993). *Au fil de la crise : 5 études sur l'Algérie et le monde arabe*. Alger : Bouchene - ENAL. P. 110.
- 18— REMAOUN Hassan. (1997). « Ecole, histoire et enjeux institutionnelle dans l'Algérie indépendants ». In. MADI Mustapha (Dir.). *Réflexions : Elites et questions identitaires*. Alger : Casbah éditions. pp.83 - 105. p. 95.
- 19— REMAOUN H. Ibid. p. 95.
- 20 — شريط، أمين. (1998). التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919 - 1962). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص. 6.
- 21— جبهة التحرير الوطني. (1976). الميثاق الوطني، 1976. الجزائر: المعهد التربوي الوطني. ص. 91 - 92.
- 22— BERTIN, Georges. (2003). « Imaginaire social et politique: Quand le système entre en dérive ». *Esprit critique*. [En ligne]. Printemps 2003. Vol.05, No.02. Disponible sur: < <http://www.espritcritique.org> >. Consulté le 22/11/2004.
- 23 — جبهة التحرير الوطني. المرجع نفسه. ص. 26 - 27.
- 24— REMAOUN H. Ibid. p. 84.
- 25— REMAOUN H. Ibid. p.103.